

أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية

د/ كمال عايشي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة باتنة.

Résumé :

L'économie mondiale connaît actuellement des changements profonds.

Afin d'y faire face à cette nouvelle situation et s'intégrer parfaitement dans cette économie, il est nécessaire de mettre en place une politique économique adéquate qui prend en considération cette nouvelle donne, et dont le système bancaire et financier constitue l'élément essentiel de cette politique.

Il est donc important de mettre en place des outils et des méthodes qui permettent de réaliser les changements radicaux a besoin ce secteur, pour l'amélioration de son efficacité et de sa compétitivité.

Se sont donc, les points importants de mettre en place des méthodes qui permettent de réaliser les changements radicaux dont a besoin ce secteur, pour l'amélioration de son efficacité et de sa compétitivité. Se sont donc, les points importants dont cet article tente de mettre en exergue.

الملخص:

إن التطورات الاقتصادية الحالية، جعلت الاقتصاد الجزائري يعيش وسط متغيرات عالمية وتحديات يجب مواجهتها. وعليه قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية بهدف التغيير الجذري للسياسة الاقتصادية والاتجاه نحو اقتصاد السوق. ومن القطاعات التي لها تأثير بذلك القطاع المصرفي، نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية.

ولذا فإن هذه الورقة تهتم بموضوع الإصلاح المصرفي وكذلك دراسة السياسة الاقتصادية التي في ضوئها يمكن إجراء تعديلات جذرية على القطاع المالي حتى يتسنى رفع كفاءته الاقتصادية وزيادة الاعتماد على قوى السوق والمنافسة، حتى يتمكن القطاع المصرفي الجزائري من مواجهة التحديات ضمن توجهات العولمة.

مقدمة:

إن التغيرات الجذرية التي حدثت علي الساحة الدولية في بداية التسعينات في أعقاب انهيار النظام الاشتراكي وبروز العولمة، جعلت الاقتصاد الجزائري يظهر وسط متغيرات عالمية ومعطيات خاصة وتحديات يجب مواجهتها. وهذا ما قاد السلطات الجزائرية إلى خوض إصلاحات اقتصادية، والتي أدت إلى التغيير الجذري للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق. ومن القطاعات التي لها تأثير بالتحويلات الاقتصادية الجديدة في الجزائر القطاع المصرفي، نظرا للدور الحيوي والهام الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية باعتباره القاطرة الحقيقية للنمو الاقتصادي. وهنا يكمن أهمية النظام المصرفي الذي يعمل على ضرورة تهيئة مصادر التمويل اللازمة للاستثمارات، بمعنى لا يمكن الحديث عن النمو الاقتصادي بمعزل عن دراسة مصادر التمويل التي تلبي حاجات البلد المالية.

ولذا فإن هذه الورقة ستحاول الاهتمام بموضوع الإصلاح المصرفي والتي تشمل البنوك التجارية، والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار. وكذلك دراسة السياسة المصرفية التي في ضوئها يمكن إجراء تعديلات جذرية علي القطاع المالي حتى يتسنى من رفع كفاءته الاقتصادية، وزيادة الاعتماد على قوي السوق والمنافسة، وتقديم تسهيلات ائتمانية للمؤسسات الاقتصادية.

ولمعالجة هذا الموضوع فإن الدراسة في هذه الورقة ستحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

- ماهو دور البنوك الحالي وأدائها في إطار إعادة الهيكلة والإصلاحات الجارية حاليا ؟ في مجال : جذب الودائع بالعملة الوطنية وبالعملة الأجنبية، وفي مجال تمويل التجارة الخارجية وكذا التمويل الداخلي .
- ماهي خيارات الإصلاح ؟ البقاء على البنوك الحكومية وتدعيمها، أم خصوصية البنوك الحالية وتشجيع إنشاء بنوك أخرى خاصة.
- كيف نعمل على تطوير الجهاز المصرفي لتنمية وتنشيط الاستثمار ؟

- وهل أن عملية التحديث المصرفي المطلوبة هي بسبب احدث بنوك جديدة في الجزائر ؟ أم المطلوب هو تجديد هيكل النظام المصرفي لكي تصبح البنوك الجزائرية مؤسسات تمويل حقيقية تقدم الخدمات التجارية والاستثمارية.

وهنا يستلزم الأمر التطرق إلى أهم المشاكل التي تعاني منها البنوك التجارية الجزائرية والمجالات المختلفة التي تحتاج الاهتمام:

1- الطاقات البشرية.

2 - التكنولوجيا.

3 - نظام المقاصة. حتى نخلق قدرة تنافسية للجهاز المصرفي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية.

- ماهي التوقعات التي تتطوي عليها آفاق المستقبل في القطاع المصرفي الجزائري ؟

وعموما فإن إصلاح المنظومة المصرفية يجب أن يكون جزءا من إصلاح اقتصادي شامل، يهدف إلى تحقيق نسبة نمو عالية والتخفيف الكبير من حدة البطالة، وكبح التضخم إلى غير ذلك من الأهداف الاقتصادية. كما أن هذا التحول والإصلاح المصرفي يجب أن يتم وفق مايلي:

- جعل أدوات السياسة النقدية تتماشى وفق قواعد السوق.

- تحرير أسعار الفائدة.

- التحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري والرأسمالي.

- اعتماد سياسة أكثر مرونة تجاه سعر الصرف.

البنوك والنمو الاقتصادي:

إن تحديث وتطوير الجهاز المصرفي والمالي لا يشكل هدفا لذاته بل بغرض إزالة إحدى العوائق الأساسية للنمو الاقتصادي، والتي تتمثل في تخلف بنية الوساطة المالية ولجعلها عاملا مساعدا على النمو. ويبدو أن أسباب تردي النمو في الجزائر وفي البلدان النامية الأخرى ترجع إلى ضعف الادخارات المتاحة للاستثمار والتنمية، وهنا يكمن الدور الإيجابي للبنية المالية والملائمة في تعبئة الموارد المالية ومدخرات الأفراد. كما أن أهمية الجهاز المصرفي الملائم والمواتي للنمو الاقتصادي لا يقتصر على تعبئة الموارد بشكل

مدخرات بل تتعداها، وهذا أساسي إلى تخصيص الموارد ولأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

وهنا يستلزم الأمر تحديث وإصلاح الجهاز المصرفي حتى يساهم بقدر كبير في إحداث النمو المستدام. إذ يجب تخصيص الموارد وتعبئتها باتجاهات التوظيف قصير الأجل وطويل الأجل وحسب حاجات المجتمع.

وهكذا نجد أن الإصلاح النقدي والمالي للاقتصاد يدور حول إيجاد قوة للنقد وللمصارف وعلاقتها بالاقتصاد، حيث هذه القوة للنقد وللمصارف هي من قوة الاقتصاد. ذلك أن الإقراض الذي هو الوجه الآخر للنقد يجب أن يستند إلى تدفقات اقتصادية حقيقية يعبر عنها بالعناصر الثلاثة المقابلة للنقد في ميزانية الجهاز المصرفي وتحديد الإقراض للخارج وللقطاع العام والخاص. حيث الإقراض للخارج يتطلب فائضا في الميزان التجاري للبلد، بينما يتم اللجوء إلى الاقتراض من الخارج لسد هوة الحساب الجاري. فالتوازن في المبادلات الجارية بين البلد وسائر العالم يشكل في الوقت نفسه إحدى دعائم استقرار النقد وسلامة الجهاز المصرفي، وبالتالي استقرار نظام الصرف كذلك. وأما الإقراض لقطاع تدعي يكون للدولة مدا خيل حقيقية متأتية من الضرائب تمتاز بنظام مستقر في مردوده وعادل في تكليف المؤسسات والفئات الاجتماعية. وأن يكون للمؤسسات العامة أيضا تدفقات حقيقية موثقة بأنظمة محاسبية عادلة في تبيان نتائج المؤسسات.

كما نلاحظ من جهة أخرى أن للبنوك دور كبير في إنجاح برنامج التحول إلى القطاع الخاص، إذ يرتبط برنامج الإصلاح الاقتصادي ارتباطا وثيقا بزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وزيادة وزنه النسبي مقابل تقليص سيطرة القطاع العام وتحويل جانب كبير منه إلى القطاع الخاص من خلال الخصخصة على أمل تحسين كفاءة وترشيد استخدام الموارد الاقتصادية.

ونظرا لما تواجهه الدول النامية ومنها الجزائر من تحديات في سبيل إفراح المجال للقطاع الخاص ومنها عدم وجود سوق مالية تساعد على عملية التحول والقصور الهيكلي لمؤسسات الوساطة المالية وغياب المؤسسات صانعة السوق، الأمر الذي يلقي على عاتق الجهاز المصرفي خصوصا البنوك التجارية مسؤولية كبرى في إنجاح برنامج

الإصلاح الاقتصادي عامة ودفع عملية التحول إلى القطاع الخاص خاصة. فالبنوك التجارية ذات علاقة وثيقة ببرنامج الخصخصة في الجزائر، بل لا نبالغ إذا ما ربطنا نجاح برنامج الخصخصة بحسن أداء البنوك التجارية وهذا من خلال العلاقة التبادلية الموجودة بين البنوك التجارية وبرنامج التحول.

الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:

مع انخفاض أسعار النفط سنة 1986 (الصدمة البترولية) بدت الجزائر تعاني من صعوبات ومشكلات اقتصادية تتجلى في انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتزايد العجز في الميزانية الدولة، وكذلك ارتفاع حجم المديونية الخارجية وخدمتها ومعدل التضخم، وتنامي معدل البطالة.

ولقد لعبت العوامل الخارجية دورا مهما في هذه الاختلالات، لأن الاقتصاد الجزائري يتصف بالتبعية للخارج من حيث الصادرات والواردات، وتتمثل العوامل الخارجية السلبية في الآتي :

- تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية، وخاصة الدول المصدرة للنفط

- ضعف الطلب على صادرات الدول النامية.

- ارتفاع أسعار الفوائد الدولية خلال عقد الثمانينات.

- انخفاض قيمة الدولار الأمريكي.

وللحد من هذه المشاكل الاقتصادية لجأت الجزائر إلى القيام بإصلاحات اقتصادية، لإعادة التوازن الاقتصادي الكلي : احتواء التضخم وتحسين ميزان المدفوعات أولا، ثم تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية والسعي لتوسيع وإنماء الطاقات الإنتاجية للبلد وتأهيل الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يجعله أكثر دقة على مسابقة متطلبات التنمية المحلية والخارجية، ومسايرة المتغيرات الاقتصادية العالمية من أجل الاندماج أكثر في السوق العالمي بأقل تكلفة ممكنة.

وأولى الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر شرع فيها في بداية الثمانينات من القرن الماضي، نظرا لتوسيع القطاع العام من جهة، وضخامة المؤسسات الوطنية من جهة ثانية. مما جعل من الصعوبة بمكان السيطرة عليها وإدارتها إدارة حسنة، واستدعى

هذا الأمر إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية العمومية (الهيكلة العضوية والمالية) وإعطائها الاستقلالية.

إعادة هيكلة المؤسسات:

في الحقيقة إن التدابير التنظيمية المتخذة، في إطار إعادة هيكلة المؤسسات خلال المخطط الخماسي الأول، تهدف إلى رفع مستوى التسيير وتحسين معدل استغلال الطاقة الإنتاجية للجهاز الإنتاجي القائم. وفي اعتقاد الساهرين على تطبيق إعادة الهيكلة، أن سوء التسيير وعدم التحكم في الإنتاج بالنسبة للمؤسسات الصناعية خاصة وتشغيلها بطاقة إنتاجية متدنية يرجع إلى ضخامة هذه المؤسسات، وبالتالي لا بد من تفكيكها وتقسيمها إلى وحدات صغيرة. بمعنى تقسيمها لتسهيل أمور تسييرها وجعلها مختصة أساسا بوظيفتها الإنتاجية التي هي الهدف من وجودها.

وفي هذا السياق فقد صدر مرسوم 242/80 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980 والذي يتعلق بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات، وتمثلت هذه العملية في تفكيك هياكل القطاع العام والوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة. وتم تقسيمها حسب التخصص إلى مؤسسات أصغر حجما، حيث تمخض عن هذا العمل رفع عد المؤسسات من 150 مؤسسة عمومية وطنية عام 1980 إلى 480 مؤسسة عام 1984. وامتد هذا التقسيم إلى المؤسسات الولائية والبلدية ليرتفع عددها إلى 504 مؤسسة ولائية و1079 مؤسسة بلدية ولقد تمت إعادة الهيكلة العضوية على أساس المعايير التالية:

- التخصص.

- التقسيم الجغرافي.

- التقسيم حسب وجود المركز الرئيسي.

وهذا التقسيم كلف الدولة حوالي 48 مليار دج، أي حوالي 09 مليار دولار.

ولقد فرض هذا التقسيم على الدولة القيام بإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات المهيكلة حديثا ومساعدتها على مواصلة نشاطها الاقتصادي. ففي سنة 1981 تم إنشاء لجنة خاصة بإعادة الهيكلة المالية، وذلك لدراسة أسباب الاختلال المالي الذي تعاني منه المؤسسات العمومية، والتي اقترحت مخطط نموذجي للتسوية قصير ومتوسط الأجل. حيث كلف البنك الجزائري للتنمية بإعطاء قروض جديدة لإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات

خاصة خلال المخطط الخماسي الأول من أجل إعادة توازنها المالي. والهيكلية المالية للمؤسسات تهدف عموما إلى مايلي :

- تحقيق التطهير المالي للمؤسسات.

- عمل المؤسسة العمومية بالحساب الاقتصادي بدلا من الحساب الاجتماعي.

- تصفية الحسابات بين المؤسسات العمومية.

- استعمال محاسبة التكاليف لتقدير أسعار المنتجات التي تنتجها المؤسسات، بدلا من الاعتماد على الدولة في وضع أسعار دون حساب التكلفة.

- توزيع الديون على مختلف المؤسسات الناجمة عن الهيكلية العضوية والمؤسسة الأم.

ومن تقييم لنتائج تطبيق هذه السياسة، تبين أن إعادة الهيكلية لم تحقق الهدف

المرجو منها، إذ حدث تفكيك للمؤسسات وإثقالها بمصاريف إعادة الهيكلية التي هي مصاريف إدارية متعلقة بالتجهيز الإداري وليست مصاريف إنتاجية. وترتب عن كل ذلك إضعاف قدرتها الإنتاجية واختلال توازنها من جديد، وبالتالي تراكمت المشاكل المختلفة للمؤسسات العمومية المهيكلية وأفرزت أزمة اقتصادية واجتماعية وبلغت ذروتها مع انهيار أسعار النفط سنة 1986.

ولقد كان لتفاقم هذه الأزمة الدور في التعجيل باتخاذ إجراءات وتدابير أخرى من أجل إصلاح الوضع القائم وإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني في اتجاه الحرية الاقتصادية والخصوصية.

استقلالية المؤسسات :

إن الأزمة الاقتصادية التي شاهدها الجزائر ابتداء من 1986، حتمت على الجزائر إحداث تحولات جذرية في الاقتصاد الوطني وإعادة تنظيمه لتعزيز اقتصاد السوق ومساهمة أكبر للقطاع الخاص فيه، لكون أن الدولة عاجزة على تمويل المؤسسات الوطنية، وبالتالي لابد من استقلاليته عن الوصاية واعتمادها على نفسها في التمويل وفي تسير شؤونها المختلفة.

وعليه فإن المؤسسة الاقتصادية العمومية حان الأوان أن تعتمد على نفسها دون الحاجة إلى الوصاية، أن تغطي عجزها المالي أو تملئ عليها قراراتها، بل العكس إن تدخل الدولة في شؤون هذه المؤسسات لفترة طويلة قد عرقل تسير المؤسسات وفرض

عليها ضغوطات بيروقراطية حالت دون الارتقاء بالتسيير الاقتصادي إلى مستوى الفعالية اللازمة وخلق قدرة تنافسية.

ويقوم مبدأ الاستقلالية على إعطاء المؤسسة قانونا أساسيا ووسائل عمل يجعلها تأخذ حرية المبادرة والتسيير من أجل استغلال طاقاتها الذاتية. كما تتيح الاستقلالية للمؤسسات إمكانية التعاقد بحرية وفق القانون التجاري.

انطلاقا من هذا، يبدو أن الهدف من استقلالية المؤسسات هو جعلها قادرة على تلبية حاجات السوق بالمنتجات المختلفة من أجل خلق مصدر التراكم للاستثمارات الممولة ذاتيا. كما يجب على المؤسسة أن تنطلق من مبدأ المر دودية المالية (الاعتماد على الحساب الاقتصادي أولا) وخلق قدرة تنافسية عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة لمنتجاتها، لتجد مكانتها في الأسواق الداخلية والخارجية، وتوفير النقد الأجنبي. مما سينعكس هذا على المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني ورفع المستوى المعاشي للسكان وخلق مناصب شغل جديدة وزيادة القيمة المضافة الوطنية، والاندماج بسهولة في الاقتصاد العالمي، مما يسهل أيضا من عملية خوصصتها في المستقبل.

وان استقلالية المؤسسات في الأخير، ليست سوى حلقة من حلقات الإصلاح الاقتصادي، التي تعني كذلك النقد والقرض وتوجيه الاستثمارات والتجارة الخارجية، التي شرعت الجزائر في تنفيذها بعد إصدار النصوص التشريعية لذلك.

الإصلاح المالي والنقدي في الجزائر:

استجابة لتطور وتزايد متطلبات الاقتصاد الوطني من التمويل، كان من الضروري تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزينة إلى المؤسسات العامة إلى نظام يلعب دورا نشيطا في تعبئة الموارد وتخصيصها. بمعنى لابد من إصلاح مالي ونقدي لمواكبة الإصلاحات الجارية في القطاعات الأخرى.

فأول الإجراءات قامت بها الحكومة الجزائرية ضمن سلسلة الإجراءات التي كانت تهدف إلى التحول بالنظام الاقتصادي بمبادئه ومؤسساته نحو اقتصاد يقوم على أسس وقواعد السوق، هو إصدارها لقانون بنكي جديد والخاص بقانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض. والذي يهدف إلى إصلاح جذري للمنظومة المصرفية، محدد بوضوح دور البنك المركزي والبنوك التجارية كما تقتضيه

قواعد ومبادئ النظام المصرفي. كما تم إعادة الاعتبار لدور وأهمية السياسة النقدية في تنظيم حجم الكتلة النقدية المتداولة، ومرافقتها تماشياً مع تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

كما تم إقرار تقليص دور الخزينة المتعاضم في تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد الضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أن هذا القانون لم يضع آليات تنفيذ ذلك.

الإصلاح المالي لسنة 1988

نظراً لنقائص والعيوب المتعلقة بقانون 1986، اتضح أنه غير ملائم للوضعية الاقتصادية، ولم يستطيع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية وخاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات في 1988. ولذا تم تعديله بالقانون 06/88 المؤرخ في 12/01/1988 والذي نادي باستقلالية البنوك والمؤسسات المالية وضرورة تعديل قواعد التمويل وفق الآتي:

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.
- أعتبر هذا القانون أن البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبادئ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي. وبالتالي خضوع نشاطه لمبدأ الربحية والمردودية.
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية، أن تقوم بعملية التوظيف المالي لنسبة من أصولها المالية في شراء أسهم وسندات صادرة من مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.

- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

وبما أن الجزائر مقبلة على الانتقال إلى اقتصاد السوق، فإن هذا يتطلب إيجاد قطاع مصرفي متطور وفعال يتماشى مع متطلبات هذه المرحلة. لذلك واصلت الجزائر من إصلاحاتها الاقتصادية والمالية، وتجسدت في منح البنوك استقلاليتها المالية سنة 1989، بهدف زيادة فعالية نشاطها ورفع مردوديتها. كما تم اتخاذ قرار في 1987 بانسحاب الخزينة من عمليات التمويل للاقتصاد، بحيث تقتصر مسؤوليتها على تمويل الاستثمارات في البنية التحتية والقطاعات الإستراتيجية فقط.

وخلال الفترة 1987-1988 اتخذت إجراءات أخرى لزيادة المنافسة : وكان أهمها إلغاء الحكومة لقرار تخصيص بنوك معينة يتعامل معها العملاء على أساس نشاطهم القطاعي والسماح للمؤسسات المالية بأن تتعامل في مجالات مختلفة.

قانون القرض والنقد(1990):

في إطار تحديث وإصلاح النظام المصرفي، تمت المصادقة على قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، ويعتبر أهم حدث ميز النظام المصرفي والمالي ابتداء من 1990. والذي وضع النظام المصرفي والمالي في الجزائر على مسار تطور جديد تميز بتغيرات جذرية في تنظيم النشاط المصرفي ومقاييس تصحيح الوضعية المالية للبنوك وإبراز دور النقد والسياسة النقدية. ويهدف هذا القانون عموماً إلى تقديم تسهيلات ائتمانية للمؤسسات الاقتصادية وجعل البنوك في خدمتها. بمعنى يجب أن يكون القطاع المالي يلعب دوراً نشيطاً في تعبئة الموارد المالية وتخصيصها. ويتم هذا التحول وفق ما يلي :

- جعل أدوات السياسة النقدية تتماشى وفق قواعد السوق

- تحرير أسعار الفائدة

- التحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري والرأسمالي.

- اعتماد سياسة أكثر مرونة تجاه سعر الصرف.

- إنشاء سوق نقدية ومالية حقيقية (البورصة).

وأولى بؤادر التحول بالنسبة للنظام المصرفي بدأت في عام 1990 بعد إصدار

قانون النقد والقرض الذي نص على ما يلي:

1- منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية. وفي هذا الإطار يلاحظ أنه أجريت إعادة تنظيم إدارية على البنك المركزي حتى يقوم بمهامه الجديدة بدون بيروقراطية وسمي " بنك الجزائر " .

2 - إنشاء مجلس النقد والائتمان، والذي يمثل السلطة النقدية في الجزائر. وهذا المجلس هو المسؤول على وضع وصياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسة النقدية. ويرأس هذا المجلس محافظ بنك الجزائر، ويضم نواب المحافظ الثلاثة، بالإضافة إلى ثلاثة مندوبين من الحكومة.

3 - تطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الحكومة والنظام المالي.

4 - إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي.

5 - إن الدخول في اقتصاد السوق وتحرير النشاط الاقتصادي تحول لا يخص فقط الميكانيزمات الداخلية للدولة (الأسعار، الأجور، معدلات الفائدة...) وإنما يخص أيضا ميكانيزمات خارجية كتحريك رؤوس الأموال والتجارة الخارجية وكذلك تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

وفي هذا السياق يلاحظ أن قانون النقد والقرض قد فتح أبواب الاقتصاد الجزائري أمام المستثمر الأجنبي، وهذا بهدف الارتقاء وزيادة حجم الإنتاج وتنويع المنتجات وتوسيع الاستثمارات الداخلية المرتبطة بحركات التجارة الخارجية. كما أن هذا القانون قد أقر تحرير سعر الفائدة وتحويلها إلى معدل فائدة حقيقي موجب، وهذا بإيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك. وهذا سيؤدي إلى إحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات وتحسين فعالية الاستثمار، بالرفع من إنتاجية رأس المال، ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي.

وأيضا هذا القانون ألغى مفهوم تخصص البنوك، والذي يسمح للعملاء بالتعامل بحرية مع البنوك المختلفة وليس على أساس نشاطهم القطاعي كما في السابق. وأن هذا القانون سمح أيضا بتنوع المحيط المصرفي الوطني بانفتاحه على بنوك خاصة جديدة وطنية وأجنبية.

إن يبدو أن قانون النقد والقرض لعام 1990 قد أعطى لبنك الجزائر مسؤولية الاهتمام بالسياسة النقدية والرقابة على الجهاز المصرفي، وألغى التمويل المباشر من الخزينة للاستثمارات المؤسسات العامة الجيدة.

وهكذا فبصدور النصوص القانونية لعام 1988 المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية، وكذا قانون النقد والقرض لسنة 1990، أصبحت البنوك مؤسسات عمومية اقتصادية مستقلة، تخضع كباقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى إلى معيار المردودية وذلك في إطار احترام قواعد التسيير المحدد من طرف البنك المركزي الذي له صلاحية المراقبة على البنوك التجارية.

وعموما، هذه أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى مستوى الجهاز المصرفي. فما هي انعكاسات هذه الإصلاحات على الأداء الاقتصادي للنظام المصرفي في الجزائر ؟

الأداء الاقتصادي للجهاز المصرفي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية (تطور المؤشرات النقدية) :

إن الدراسات الموضوعية للأداء الاقتصادي الجزائري خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، تعتمد على مجموعة من المؤشرات الهامة التي تظهر مدى التطور الذي حصل في المؤشرات النقدية. ويعتبر التطور المالي مفهوما متعدد الإبعاد والأوجه، مما يصعب توفر مقياس أو مؤشر وحيد لتقييم كافة أوجه التطور المالي في الجزائر. وقد ركزت الأبحاث التقليدية حول التطور المالي عموما على بعض المؤشرات النقدية التجميعية التي تهدف إلى قياس النمو المالي : كتطور السيولة المحلية (عرض النقود) وهيكلها ونسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي، ومعدلات التوسع في السيولة المحلية، وكذلك تطور الائتمان المحلي ونسبة الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأيضاً يمكن استخدام مؤشر إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية ونسبتها إلى الناتج المحلي، ومستويات سعر الفائدة الحقيقية، إضافة إلى مؤشرا لوساطة المالية المتعلقة بالقروض الطويلة الأجل والمتمثلة أساسا في السوق المالي ذا النشأة الحديثة.

- معدلات التوسع في السيولة المحلية:

إن السياسة المتبعة في الجزائر في إطار نمط التسيير المركزي المخطط، أفرزت وضعاً غير مستقر نتج عنه عدم التوازن بين الكتلة النقدية وعجز القطاعات الاقتصادية العمومية عن أداء وظائفها الإنتاجية، مما تسبب في الاعتماد على تمويل برامج الاستثمارات التنموية على القروض المصرفية عن طريق المزيد من الإصدار النقدي. ولقد كان للخرينة العامة هي المصدر الحقيقي للإصدار عوض البنك المركزي. والنتيجة الحتمية لذلك هو أن نمو الكتلة النقدية كان دائما أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي عبر مراحل تطور الاقتصاد الجزائري. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (01) يبين تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1993 - 2001

الوحدة : مليار دج

السنوات	الكتلة النقدية M ²	معدل نمو الكتلة النقدية	PIB	معدل نمو PIB
1993	627.4	21.6	1189.7	10.7
1994	723	15.3	1487.4	25.0
1997	1082	17.6	2780.2	08.4
1998	1288	19.1	2810.1	01.1
1999	1468	14.0	3215.2	14.2
2000	1659	13.0	4078.8	03.5
2001	2072	24.6	4222.1	03.5

Source : L'Algérie En quelque Chiffre, Résultats, 1998-1999, ONS, Ed2001.

من الجدول يلاحظ أن الكتلة النقدية في الجزائر نمت بمعدل 14% في سنة 1999 لتبلغ 24.1% في سنة 2001.

أما الناتج المحلي الإجمالي لم ينمو سوى 03.5% في 2001. ويرجع تفسير ذلك الى عاملين أساسيين هما : الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أبريل 2001. وكمؤشر لحجم الوساطة المالية في الجزائر، تحديدا لتعبئة المدخرات والودائع، يمكن لنسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي أن تدل على الوضع المالي للاقتصاد الجزائري. حيث بلغت هذه النسبة 49.1% في عام 2001 مقابل 40.6% في سنة 2000. في حين بلغت هذه النسبة 115.7% في الأردن و 106.7% في ماليزيا، و 119% في سنغافورة خلال سنة 2001. وهذا ما يفسر بضعف الوساطة المالية ومحاولة العودة إلى حالة الاستقرار الاقتصادي الكلي.

جدول رقم (02) : نسبة عرض النقود الى الناتج المحلي : مقارنات دولية

الدولة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	متوسط 2002-97
الجزائر	39.95	45.8	45.6	40.6	49.1	-	44.21
الأردن	99.4	96.8	108.8	112.7	115.7	119.1	110.8
المغرب	72.6	71.2	78.1	82.7	87.2	-	78.1
مصر	77.7	79.6	77.4	77.1	81.7	85.9	78.6
ماليزيا	97.6	95.7	105.3	101.8	106.7	-	101.8
سنغافورة	88.0	116.8	124.6	108.4	119.0	115.8	116.3

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004.

وفي ما يتعلق بمكونات الزيادة في السيولة المحلية، يلاحظ مساهمة الزيادة في عنصر شبه النقود بالجزء الغالب من الزيادة في السيولة المحلية خلال عام 2003 في الجزائر، فبلغت نسبة 51.38 % في سنة 2003 مقابل 51.18 % في سنة 2002 و 41.80 % في سنة 1999. في حين هذه النسبة تمثل سوى 35.07 % في المغرب خلال 2003. ويبدو أن الزيادة في عنصر شبه النقود قد عوضت الانخفاض في عنصر النقد خلال السنوات الأخيرة. وعموما يرجع تفسير تقلص معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر إلى إتباع الجزائر خلال هذه الفترة سياسة تقشف صارمة، تمثلت في تخفيض عجز الميزانية، تجميد أجور العمال، تخفيض العملة، وتقليص حجم الإنفاق العام بالحد من الاستثمارات العمومية المحلية المنتجة.

جدول رقم (03) تطور مكونات السيولة المحلية خلال (1999-2003) : مقارنات

دولية

الدول						
1998	النقد	الجزائر	تونس	مصر	السعودية	المغرب
	شبه النقد					
1999	شبه النقد	49.4	56.23	79.63	47.98	37.95
	النقد	50.9	43.7	20.7	55.2	62.0
2000	شبه النقد	48.17	57.72	80.52	47.40	38.09
	النقد	51.83	42.28	19.48	52.60	61.91
2001	شبه النقد	49.93	57.91	81.76	45.69	37.09
	النقد	50.07	42.09	18.24	54.31	62.91
2002	شبه النقد	51.18	60.45	81.86	46.48	35.56
	النقد	48.82	39.55	18.14	53.16	64.44
2003	شبه النقد	51.38	60.89	82.14	.45	35.7
	النقد	48.62	39.11	17.86	54.16	64.93

المصدر: صندوق النقد العربي، مرجع سابق.

ويبدو أن لصافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي أثر على توسع السيولة المحلية خلال السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي، وبدرجة أقل إلى الزيادة في صافي الموجودات

الأجنبية للبنوك التجارية. وقد اقترنت هذه الزيادة في الارتفاع الملحوظ في الفائض الكلي في ميزان المدفوعات خلال عام 2003.

- **تطور الائتمان المحلي:** بالنسبة للائتمان المحلي فقد انخفض صافي الائتمان المحلي في سنة 2003 عن مستواه في 2002، ويعزى ذلك إلى الانخفاض الملحوظ في صافي الائتمان الحكومي، والذي فاق أثره الانكماشى الأثر التوسعي للزيادة في الجهد الائتماني المقدم لتغطية القطاعات ونجاعة القطاع الخاص كما يوضح الجدول رقم (04)، كما يعزى أيضا إلى تحسن أوضاع الميزانية العامة نتيجة للزيادة المهمة في الإيرادات النفطية. كما أن جهود الإصلاح التي تقوم بها الجزائر للحد من الاختلالات في أوضاع ميزانيتها العامة وتقليص العجز فيها والاتجاه إلى التمويل من مصادر حقيقية وفقا لشروط السوق.

وقد سمح التحسن في الأوضاع المالية للحكومة، قيام الجهاز المصرفي خلال السنوات الأخيرة بتوجيه القدر الأكبر من الموارد لتمويل الأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص، وذلك انسجاما مع السياسات والتوجهات الرامية إلى توسع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعزيز دوره في توفير فرص العمل المنتج. وقد ارتفع حجم الائتمان المقدم له من 325847 مليون في 1991 إلى 818958 مليون دج في سنة 2001، وقد زاد بمعدل قدره 151.3 في المائة. كما نجد أن حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص يمثل نسبة 67.4 في المائة من مجموع الائتمان المحلي في 2001. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(04) يبين تطور حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الجزائر خلال 1991-2001

الوحدة : مليون دج

البيان	1991	1995	1999	2000	2001
الائتمان الحكومي	159904.0	401586.0	658660.0	506617.0	394840.0
الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	325847.0	565644.0	935096.0	776275.0	818958

1213798.0	1282892.0	1593756.0	967230.0	485751.0	الائتمان المحلي
4222.1	4078.8	3215.2	2002.6	884.0	(مليار دج) PIB

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق.

الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

إن الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يعتبر أحد المؤشرات ذات الأهمية في مجال قياس الوساطة والتطور المالي. فمن خلال استبعاد الائتمان إلى القطاع العام، فإن هذا المؤشر يقيس بصورة أدق دور البنوك في تمويل نشاط القطاع الخاص. وبعد سنوات من الإصلاح فإن القطاع المالي في الجزائر بدأ يحتل مركز مقبول في حجم تمويل استثمارات القطاع الخاص بالمقارنة مع بعض الدول العربية، ولكن لم يصل بعد درجة النمر الأسوياء كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (05) تطور الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج

المحلي الإجمالي (%)

الدولة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	متوسط 2002/97
الجزائر	26	26.01	29.07	19.03	19.3	-	24.0
مصر	41.0	48.1	52.9	52.2	54.5	53.4	52.6
الأردن	68.8	68	70.4	70.9	74.9	72.9	70.6
المغرب	48.1	50.0	54.2	58.7	54.5	-	54.2
ماليزيا	106.4	110.9	108.4	102.9	108.9	-	108.4
سنغافورة	102.2	112.5	107.2	100.9	121.7	108.6	107.9

المصدر: جمعت وحسبت من: 1- معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، الندوة الثالثة

حول "تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي"، ديسمبر 2003، ص 241.

2 - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق.

من الجدول يتضح أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت نسبة 19.4 % في سنة 2001 مقابل 19.01% في سنة 2000. في حين

نجد أن هذه النسبة مرتفعة في كثير من الدول، فبلغت 74.9% في الأردن و54.5% في مصر و108.9% في ماليزيا وهذا خلال عام 2001.

إن بالرغم من الزيادة في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الجزائر في السنوات الأخيرة مقارنة بالائتمان الممنوح للقطاع العام، ألا أنه يعتبر دون المستوى المطلوب ومنتدني مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي. وهذا ما يوضح أن دور البنوك في تمويل نشاط القطاع الخاص ما زال ضعيفا مقارنة بالكثير من الدول النامية سواء العربية منها أو بلدان جنوب شرقي آسيا.

تحرير سعر الفائدة:

وبالنسبة لسعر الفائدة الحقيقية، قد أدى تحريرها مع تراجع معدلات التضخم بفضل سياسات إدارة الطلب الأكثر تشددا إلى ظهور أسعار فائدة حقيقية موجبة منذ بداية 1997 (حسب الجدول 06). مما يدل على تحرير تدريجي لمعدلات الفائدة على ودائع البنوك التجارية. وهذا بعكس الماضي حيث يلاحظ تثبيت معدلات الفائدة عند مستويات دنيا بقيم حقيقية سالبة، وتطبيق معدلات فائدة تفاضلية، حيث تميز بين القطاعات الاقتصادية وبين فترات تسديد القرض، إضافة إلى التسيير المركزي لهذه الأخيرة خلال مدة طويلة مما أدى إلى وضعية مالية غير ملائمة لتحريك الادخار.

جدول رقم (06) تطور معدل سعر الفائدة خلال 1990-2001

البيان	1990	1994	1997	1998	2000	2001
معدل الفائدة الموجه	8.0	18.0	14.2	10.2	8.5	8.5
معدل الفائدة الحقيقي	10-	13-	8.5	5.2	8.2	4.3

المصدر : بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، د.م.ج. الجزائر، 2004، ص210.

ومن الجدير بالذكر أن المؤشرات السابقة تقيس بصورة رئيسية التطور المالي في السوق النقدي الجزائري، ومن المفروض تدعيمها بمؤشرات سوق رأس المال حتى نعطي صورة أشمل على التطور المالي. ولكن ضعف الوساطة المالية المتعلقة بالقروض طويلة الأجل، والمتمثلة أساسا في السوق المالي ذا النشأة الحديثة جعل من الصعب دراسة

مؤشرات سوق رأس المال : رسملة السوق، رسملة السوق كنسبة من الناتج الاسمي، عدد الشركات المسجلة في السوق وقيمة التداول.

وعموما يمكن القول أن المؤشرات السابقة بالرغم من الإصلاحات الجارية، والتي أدت إلى تقدم ملحوظ في بعض الجوانب، إلا أنها تشير إلى أن الجزائر ما زالت تعاني من ضعف القدرة على الخروج من اقتصاد الاستدانة الذي أثقل كاهل البنوك إلى اقتصاد الأسواق المالية الذي يتماشى واقتصاد السوق. ويفسر هذا بهشاشة الاقتصاد الجزائري ذو القطاع الإنتاجي الضعيف وعدم نضج القطاع الخاص.

أثر تحرير قطاع الخدمات المالية على الجهاز المصرفي الجزائري

إن تزايد أهمية الخدمات المالية على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية يشير إلى الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تجارة الخدمات وأنها أكثر ديناميكية. في الوقت الذي تنمو تجارة الخدمات بحوالي 12.3 في المائة سنويا، نجد أن تجارة الخدمات المالية تنمو بمعدل 15 في المائة سنويا. وتمثل تجارة الخدمات حوالي 20 في المائة من إجمالي التجارة العالمية وتصل القيمة السنوية لتجارة الخدمات حوالي 810 مليار دولار.

وفي كثير من بلدان العالم يساهم قطاع الخدمات بالنسبة العالية من الناتج المحلي الإجمالي، كما يوفر الجزء الأكبر من فرص العمل. وفي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال يوفر قطاع الخدمات 75 في المائة من فرص العمل ويساهم بحوالي 55 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. الأمر الذي جعل عددا من الدول مهتمة بدعم تجارة الخدمات على الصعيد الدولي وتسعى إلى تذليل العقبات أمام ازدهار هذه التجارة. وقد تم ترجمة هذه التوجهات في الجولات الأخيرة لمفاوضات الجات، حيث أصرت بعض الدول المتقدمة وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على إدراج تجارة الخدمات والجوانب التجارية للملكية الفكرية والإجراءات الخاصة بالاستثمار.

منطلقات ومبررات تحرير تجارة الخدمات المالية :

إن تحرير تجارة الخدمات المالية وفتحه على الأسواق الدولية، يعود إلى عدة اعتبارات من أجل عولمة أنشطة القطاعات المالية. وتتمثل هذه الاعتبارات في تحسين مناخ المنافسة وزيادة الاستثمارات ورفع كفاءة الخدمات المالية وتخفيض تكاليفها وضمان توظيف أفضل للموارد في هذا القطاع. وبالفعل فقد اتضح من خلال تجارب الكثير من

دول العالم أن هناك علاقة ايجابية بين سياسات الانفتاح ومعدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية، أي أن الدول ذات السياسة الاقتصادية المفتوحة قد نمت كما يبدو بسرعة أكبر من تلك الاقتصاديات المغلقة. وينطبق هذا أيضا على مدى السرعة في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، حيث الدول التي قدمت التزامات بتحرير أسواقها المالية وجدت نفسها في وضع يحتم عليها السرعة في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وتطوير سياسات الإشراف والرقابة المالية مقارنة بغيرها من الدول التي لم تقدم التزامات.

هذا وقد تم ملاحظة علاقة مشجعة بين معدلات الادخار والاستثمار ومستوى تطور قطاع الخدمات المالية، حيث أن نسبة الادخار والاستثمار تصل إلى 33% في المائة في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي للدول التي وصلت فيها الخدمات المالية مرحلة متقدمة مقارنة بنسبة 22% في المائة بالنسبة للدول التي لازالت فيها القطاعات المالية دون المستوى المطلوب.

إن يبدو أنه من الضروري بمكان للجزائر أن تعمل على تطوير وتحديث وتحرير قطاعها المالي، حتى تواجه التحديات في إطار الشراكة الأوروبية وفي إطار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قريبا. بمعنى يجب تحديد التحديات التي ينبغي للجزائر الاستعداد للتعامل معها بما يحمي قطاعها المالي من ناحية وبما يضمن كذلك عدم تخلف اقتصادها عن الاستفادة من آخر التطورات والفرص المختلفة التي تنتجها العولمة الاقتصادية من ناحية أخرى.

التحديات التي يمكن أن تواجه القطاع المصرفي الجزائري ضمن توجهات العولمة:

لتقييم آثار تحرير الخدمات المالية على القطاع المصرفي الجزائري وبالتالي الخروج بالسياسة الواجب إتباعها مستقبلا في المدى المتوسط، فإنه يتعين دراسة هذه السياسة في إطار استمرار المشكلات في القطاع المالي على ما هي عليه، وبالتالي ستكون الآثار سلبية على هذا القطاع. وفي إطار تدعيم القطاع المالي وبالتالي ستكون الآثار ايجابية على هذا القطاع.

وفي ضوء استمرار المشاكل الحالية التي يواجهها القطاع، يبدو أن القدرة التنافسية للقطاع المالي ضعيفة أمام وحدات القطاع المالي في الدول المتقدمة، فالبنوك الجزائرية لم تحقق معايير كفاءة رأس المال التي وضعتها لجنة بازل في 1988. كما أن البنوك

التجارية تعاني من كثرة ديونها واختلال هيكل التمويل وسوء إدارة وتخلفها أمام المنافسة الأجنبية الكبرى. وعليه فإن منافسة الوحدات المالية التي ترغب في توسيع نشاطها في الأسواق الجزائرية، هو أمر في غير صالح الجزائر نظرا لضخامة الوحدات الأجنبية وارتفاع كفاءتها، مما سيضعف من القدرة التنافسية للوحدات المحلية وقدرتها على اجتذاب العملاء، وبالتالي سترداد تحويلات القطاع المالي إلى الخارج. الأمر الذي ستترتب عليه آثار سلبية على القطاع المالي الجزائري بصفة عامة، وأيضا على ميزان المعاملات الجارية في المدى المتوسط وبالتالي فإن تحرير القطاع المالي الآن أمر لا تحتمله الظروف الحالية للجهاز المصرفي لما سيترتب عليه من استنزاف المدخرات الجزائرية.

أما في حالة تدعيم القطاع، فإن الاتجاه العالمي الآن يسير نحو الحرية الاقتصادية والمنافسة العادلة وهو ما يشكل إطارا عاما للعلاقات الاقتصادية المحلية والدولية. خاصة وأن الجزائر قطعت شوطا لا بأس به في سياسات الإصلاح والتحرير الاقتصادي كما بينت الدراسة سابقا، وأن من شأن استكمال هذا الشوط أن يوفر قدرات إضافية للجزائر وإمكاناتها التنافسية.

وعلى أية حال فإن التطورات الاقتصادية الدولية تملي على الجزائر إن تتبنى تحديدا للأولويات التي تقبل المنافسة فيها في القطاع المالي بالاستفادة من فترات التكيف مع المنافسة المالية القادمة وذلك من خلال الآتي:

- المراجعة الدائمة للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية من أجل زيادة الكفاءة الاقتصادية، وتحسين المركز التنافسي للمؤسسات المصرفية، والتحرير التدريجي للقطاع المالي.

- الطلب من الدول المتقدمة السماح بالمزايا المفتوحة للدول النامية في إطار كون الجزائر من الدول النامية.

الخاتمة :

من الدراسة السابقة يتضح، أنه طرحت في الفترة الأخيرة أفكارا وآراء جديدة حول تطور وتحديث الجهاز المصرفي، وأن الأغلبية تنادي بالانفتاح المدروس على التجديد والتحديث، مع المطالبة بالتغيير السريع للوضع المالي.

ولقد اتبعت الجزائر الطريق التدريجي في الإصلاح المصرفي والمالي، ويبدو أن هذا سليم إلى حد كبير نظرا لما آلت إليه التغييرات المتسارعة من فوضى وانهايات كبرى، كما حصل في روسيا.

ويلزم الآن وضع برنامج متكامل يلبي حاجات البلد للتغيير عن طريق تعديل القوانين وإقرار قوانين جدية بدءا بقانون النقد. إضافة إلى ذلك فإن نجاح عملية الإصلاح المصرفي في الجزائر يتطلب القيام بالتغييرات المواكبة لها في القطاعات الاقتصادية الرئيسية الأخرى في الصناعة والزراعة والتجارة، حتى تصل عملية التحديث والانفتاح إلى تحقيق النمو والتطور الاقتصادي المطلوب. وهذا يقتضي توفير الاطمئنان للمدخرين والمستثمرين، وتأمين الوصول إلى توحيد سعر الصرف وحرية التحويل وقيام نظام مصرفي متطور يعمل في ظل اقتصاد نام متوازن وقوي.

كما يستلزم الأمر توسع نطاق السوق المالية في الجزائر، وخلق نشاط وديناميكية فيه، ويتم هذا بإلزام شركات المساهمة الكبرى بإدراج أسهمها في السوق. كما يجب توفر الحاجة لنجاحه أمور عدة أهمها: القوانين والمؤسسات والأدوات والمناخ الاستثماري المطلوب، كل ذلك من أجل حماية المدخرين وتعزيز ثقة المستثمرين والمتعاملين في السوق.

ولا شك أيضا أن الأزمات المالية والمصرفية التي عرفتها مؤخرا دول نامية كثيرة سواء في أمريكا اللاتينية أو في جنوب شرق آسيا تثير التساؤل حول مدى قدرة كثير من هذه الدول ومنها الجزائر عن مدى استعدادها للتأقلم بشكل مريح ومطمئن مع مقتضيات العولمة. وسواء تعلق الأمر بتحرير القطاع المالي أو بإتاحة الفرصة لمزيد من المنافسة أو بحرية أكبر في مجال انتقال رؤوس الأموال أو في مجال تطوير إجراءات الإشراف والرقابة المصرفية. ولذا فإن الجزائر تحتاج إلى مزيد من الجهد لوضع قطاعها المالي والمصرفي في مستوى التحديات التي تفرضها العولمة الاقتصادية.

وهكذا فإن سياسة التحديث المصرفي تستلزم القيام بالآتي:

- 1 - الهيكلية المصرفية.
- 2 - رسملة بنوك القطاع العام.
- 3 - استقطاب الموارد وتمويل الاقتصاد.
- 4 - تطوير وتحديث الأنظمة المعلوماتية.
- 5 - إنشاء بنوك جديدة خاصة.

المراجع :

- 1 - حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول والثاني، د.م. الجزائر، 1999.
- 2- عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري، ، الجزائر، 1999.
- 3 - ضياء مجيد الموسوي، الخصوصية والتصحيحات الهيكلية، د.م.ج، الجزائر، 2001.
- 4 - السيد العاطف، الجات والعالم الثالث، دراسة تقييمية للجات وإستراتيجية المواجهة، مطبعة رمضان، الإسكندرية، 1999.
- 5 - مصطفى العيد، الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الخصوصية في الدول العربية، بيروت 1999.
- 6 - خزار محمد وعائشي كمال، المنظمة العالمية للتجارة ومتطلبات دخول الجزائر، مجلة، الإحياء، تصدرها كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، جامعة باتنة، العدد 07، 2003.
- 7 - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004.
- 8 - معهد السياسات الاقتصادية في صندوق النقد العربي بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي، ندوة حول "تطورا لقطاع المالي والنمو الاقتصادي"، 2003.
- 9 - بلعزوز بن اعلي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، د.م.ج.

- 1 - Hocine Benissad , Algérie, Restructuration et Reformes économiques 1979- 1993 , opu, 1994.
- 2 - Abdelhamid Brahimi , économie Algérienne , OPU, 1994
- 3 - Ahmed Benbitour, l'Algérie au Troisième Millénaire, Editions Marinoor, Algérie, 1998.
- 4 - CNES, Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du PAS en Algérie ,2002.
- 5-ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, N° 17,1996.